واقع المرأة الريفية ودورها الاقتصادى فى قطاع الزراعة فى الجمهورية اليمنية*

عبد الوالي هزاع مقبل**

ABSTRACT

the Agricultural Sector of Yemen

ticipation in agricultural activities in Yemen has become one of the most debated issues, after ages of carelessness and disconcern.

status, their role in agricultural production and their participation in the labour force.

It was found that rural women practice a variety of works and bear heavy responsibilities. Most of these activities, however, are invisible due to deficiencies in official statistics.

While working hours per day reach up to 17 hours, women have a low income generating capacity, and access to only low yielding technologies and poorly paid activities. They are consequently, heavily represented in the poorest section of the rural Yemeni population.

Rural women in Yemen suffer also from low nutritional, educational and health level in addition to high level of maternal and child mortality

Hence there must be a reorientation of policies and social programmes in order to relief the poverty causative factors impact, and to facilitate the access to production factors, and to improve the extention activities among rural women.

* أقدم شكرى وامتنانى للأستاذ الدكتور / عبد النبى بسيونى عبيد من قسم الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة- جامعة الإسكندرية على ملاحظاته القيمة التى أبداها على مسودة البحث وأحيى فيه تعاونه وتواضعه واهتمامه فى نقل خبرته للآخرين .

** أستاذ بقسم الاقتصاد والإرشاد الزراعى كلية ناصر للعلوم الزراعية جامعة عدن .

(١) المقدمة :

المرأة الريفية عنصر رئيسى فى التنمية الريفية الزراعية فى الجمهورية اليمنية وتمارس الأعمال الزراعية الحقلية ابتداءً من البذار حتى جنى المحصول ونقله ، ثم تقوم بالعلميات الخاصة فيما بعد الحصاد كالفرز و النقل والتخزين ، كما تقوم المرأة بالعناية بكل شئون تربية الحيوانات ومعالجة منتجاتها كصناعة اللبن والزبدة وهو مجهود شاق وضرورى .

وجنبا إلى جنب تقوم المرأة الريفية بعمل اقتصادى اجتماعى يومى داخل العائلة والأسرة لتصل ساعات عملها إلى جانب عملها فى الزراعة إلى ١٧ ساعة فى اليوم[١] . كما أن المرأة تقوم بصناعات حرفية ذات أصول زراعية وغير زراعية وذلك فى مناطق مختلفة .

لنشاط وعمل المرأة الريفية فى اليمن أهمية كبيرة وهى تشكل ٥٣% من إجمالى القوة البشرية فى البلاد و ٥٢% من القوة البشرية الزراعية فى الريف . إلا أن قوة العمل بين الإناث لا تشكل إحصائيا سوى ١٥,٦% من إجمالى القوة البشرية و ٢٠% من إجمالى قوة العمل . وبالنسبة للزراعة تعادل قوة العمل من الإناث ٣٤% من إجمالى قوة العمل الزراعية وتشكل المشتغلات فى الزراعة ٩١% من قوة العمل بين الإناث فى الريف و ٩٥,٤% من المشتغلين من قوة العمل الريفية بين الإناث .

ولازالت أنشطة المرأة الريفية فى اليمن كما فى كثير من البلدان العربية غير مرئية وغير مقدرة إحصائيا ، وذلك بسبب أن عمل المرأة يتركز فى غالبيته فى قطاعات لا ينفذ إليها التسجيل الرسمى بالإضافة إلى التقاليد والأعراف فى المجتمعات التى تعزل المرأة عن الحياة العامة . إضافة إلى أن السياسات والبرامج المتبعة غالبا ما تبنى على معلومات محددة بل على افتراضات غير دقيقة لأدوار كل من المرأة والرجل [٢] .

إن مثل هذه الأوضاع لا تساعد على إحداث تنمية فعلية تؤثر في حياة المجتمع ككل وليس تهميشا لجزء من طاقة المجتمع فقط بل تجاهلا لنشاط حيوى اقتصادى واجتماعى من الضرورى قياسه وتوفير ظروف تطوره لأنه "إذا بقى عمل المرأة غير مرئى وغير مشمول فى الإحصائيات فستبقى مساهمتهن وواجباتهن وأوضاعهن السيئة غير مرئية من قبل القادة صانعى القرار" .

والواقع أن هناك تمييزا بين الرجل والمرأة فى الحصول على الموارد وعنصر الإنتاج والقروض وانحيازا فى سلطة اتخاذ القرار بما يخص الدخل ، وحرمانا فى الحصول على التعليم والرعاية والتدريب والإرشاد [٢].

ولاشك فى أن انحسار الأمن الغذائى وتباطؤ النمو الزراعى له صلة وثيقة بزيادة متاعب سكان الريف وتوسيع حدة الفقر خاصة بين النساء " لأن معظم الفقراء يسكنون الريف ويعتمدون فى حياتهم على الزراعة والنساء الريفيات لسن فقط جزءا كبيرا من فقراء الريف فحسب بل هن الأكثر فقرا فى البلدان العربية"[٣] .

إن قصور تقويم وضع المرأة فى مجال العمل وبخاصة العمل الزراعى والاقتصادى المعيشى فى الريف تساهم فيه الأوساط الرسمية والأجهزة المعنية بالمسوح الديموغرافية والإحصائيات ، هذا الوضع يؤدى الى اختزال إسهامات المرأة فى التنمية بما يجعلها كائنا معزولا اقتصاديا واجتماعيا أو يجعلها ضمن قائمة المعالين طالما وهى خارج قوة العمل إحصائيا[٤] .

إن زيادة الاهتمام مطلوب فى ظروف اليمن الراهنة وخاصة فى إطار رسم السياسات المستقبلية للتنمية حيث إن قطاع الزراعة سوف يستمر بالاعتماد على عمل المرأة ولفترات قادمة طويلة نظرا للنزوح المستمر للعمالة ولهجرة عدد كبير من الذكور إلى المدن[٥] .

إن أهم ملامح ذلك الاهتمام تكمن فى تحسين ظروف الحياة وتلغى التأثير السلبى لمركب العوامل التى تولد فقر المرأة الريفية متعدد الجوانب لما لذلك من

أهمية وأثر على المجتمع الريفى برمته ، وذلك كله ينطلق من أن عماله المرأة أمر أساسى لتحقيق إنتاجية أفضل وليس رفاهية أو مكملا أو مكسبا للمرأة وأن الوضع الاقتصادى الراهن يفرض ذلك .

(١-١) المشكلة والهدف :

كما سبق القول تشكل المرأة اليمنية حوالى ٥٣% من إجمالى القوة البشرية فى الجمهورية ويظهر معدل قوة العمل فى الإناث إلى حجم القوة البشرية بحوالى ١٥,٦% كما تظهر مشاركتها فى القوة العاملة بنحو ٢٠% وقوة العمل الزراعية بنحو ٣٤% وبالرغم من مشاركتها فى الريف بأشكال مختلفة فى التنمية إلا أنه لا يجرى قياس تلك المشاركة إحصائيا ، وهناك عدد من العوامل خاصة وعامة تساعد على اضعاف وتحديد دور المرأة ومشاركتها الاقتصادية بالرغم من وجود نقص فى الأيدى العاملة الزراعية والحاجة إلى زيادة أداء القطاع الزراعى لتوفير متطلبات المجتمع .

والدراسة تلامس أوضاع المرأة الريفية والعوامل التى تؤثر عليها وتولد وتعمق الفقر فى إطارها بما فى ذلك مستوى التعليم والعمل والحالة الصحية وتأثير الهجرة الريفية وبالتالى إيضاح الصورة حول طبيعة مشاركتها فى العمل الزراعى الخدمى والمنتج اليوم فى الريف اليمنى واقتراح الحلول لإزالة العوائق وتوفير متطلبات النهوض بدور المرأة والنجاح فى دمجها الكامل بالتنمية خاصة فى مجال الزراعة .

(١-٢) الطرق البحثية ومصادر البيانات :

تعتمد الدراسة على البيانات الإحصائية والمعطيات الواردة فى عدد من البحوث والدراسات العلمية والتقارير الدورية للمؤسسات الرسمية والهيئات ذات الصلة بقضايا المرأة والزراعة ، كما تعتمد على نتائج عدد من المسوحات الميدانية التى أجرتها الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعى فى الجمهورية اليمنية

ومؤسسات دولية أخرى عاملة فى اليمن منها الإصدار الذى أصدرته منظمة OXFAM حول دور المرأة فى الزراعة فى اليمن (ما بعد التحليل) والذى استند إلى معلومات احتوتها ٥٣ تقريرا ميدانيا - ، وتستخدم الدراسة أسلوب التحليل الاقتصادى الاجتماعى للربط بين العوامل المختلفة والاستنتاج للوصول إلى الهدف .

(٢) النظام الزراعى وعمل المرأة :

النظام الزراعى فى اليمن هو نظام مطرى فى الأساس حيث تعتمد نحو ٦٣% من الأراضى المزروعة بالمحاصيل فى ريها على الأمطار أو السيول الناتجة عنها ، وتبلغ الأراضى المزروعة نحو ١.١ مليون هكتار تعادل حوالى ٦٠% من إجمالى المساحة تحت الاستثمار الزراعى التى تبلغ ١,٦ مليون هكتار وتقدر بنحو ٣١% من إجمالى المساحة التى يمكن زراعتها فى اليمن حوالى (٥,١ مليون هكتار) .

إن الاعتماد على الأمطار يبين غلبة محاصيل الحبوب عن غيرها من المجموعات المحصولية ، وتوصف الزراعة فى اليمن لذلك بأنها تقوم على الاعتماد المتبادل بين الإنتاج النباتى والحيوانى وهى علاقة أركانها الأرض والإنسان والحبوب والحيوان . إن زراعة الأرض لها أهمية كبيرة لتوفير الأعلاف للحيوانات كما لتوفير الطعام للعائلة ، وتستخدم الحيوانات فى العمل الزراعى ، كما تلعب الأغنام دورا مهما فى الحد من الأعشاب الضارة وتلعب المنتجات الحيوانية دورا أساسيا فى غذاء السكان فى الريف اليمنى .

فى إطار هذا النظام المختلط تتم زراعة محاصيل الحبوب من الذرة الرفيعة والدخن والشعير والبطاطس والسمسم والطماطم حيث تستخدم بقاياها لتغذية الحيوانات ، أما القصب فيزرع كمحصول علف على وجه الحصر . والمطر هنا

هو المحدد الرئيسى لكمية المحصول ونوعيته ، ونظام الرى المعتمد على السيول هو نظام زراعى قليل الغلة وهو مرهون بكفاية أو عدم كفاية الأمطار المتساقطة وبالتالى حصول أو عدم حصول السيول .

إن المنتجات الحيوانية التى تنتجها العائلات الريفية هى اللبن والزبد والسمن وكذلك اللحوم والبيض حيث تستفيد من بيع الحيوانات داخل القرية أو فى أسواق مجاورة خاصة بالنسبة للأغنام والماعز والدجاج ويتم تجميع الروث (المخلفات الصلبة للحيوانات) لاستخدامه كسماد أو كمصدر للطاقة .

تلك الصورة توضح أن اقتصاد الزراعة فى اليمن فى الغالب هو اقتصاد كفاف بالرغم من أنه شهد تطورا كبيرا فى مجالات الزراعة من أجل السوق خاصة فى فروع الخضار والفواكه والقات والمحاصيل النقدية مثل البن والتبغ . هذا النظام يعتمد على الرى من الآبار وقد عبر خلال العقدين الآخرين فى مرحلة انتقالية فى الزراعة اليمنية نحو زراعة السوق ، ويتصف بأنه نظام أفضل من حيث المخرجات بالرغم من انخفاض كفاءة القنوات الترابية التى تؤدى إلى فقد كميات كبيرة من المياه أى أنه يمكن من إيجاد زراعة كثيفة . ومع ذلك فإن شحه المياه والنقص التدريجي للمخزون المائى الجوفى يهدد هذا النظام برمته .

إن التوسع فى زراعة المحاصيل النقدية يقلل من إنتاج الأعلاف ويؤدي ذلك إلى إنقاص عدد الحيوانات التى تربيها العائلات مما يحرمها من جزء مهم من عناصر تغذيتها وقدر من الدخل .

وبصورة عامة فإن الثروة الحيوانية تعتبر استثمارا حيث تكون اللحوم ومنتجات الألبان سلعا ذات قيمة فى الأسواق الأسبوعية ، كما تعتبر تربية الحيوانات فى مناطق الهضبة الشرقية مجال النشاط الرئيسى للسكان (البدو) المتنقلين وشبه الحضريين وهى الوسيلة الرئيسية لمعيشتهم . وفى فترات الجفاف

فإن ملاك المواشى والأغنام يقللون من أعداد قطعانهم بسبب ارتفاع ثمن الأعلاف فى الأسواق .

وعموما يعود الانحدار فى الإنتاج الحيوانى فى الغالب إلى نقص أراضى المراعى الذى يسببه إما زيادة الأراضى الزراعية أو الاستخدامات الأخرى للأرض أو نقص الأيدى العاملة فى رعى المواشى خاصة لزيادة عدد الأطفال الذين يذهبون إلى المدرسة .

ويرتبط عمل المرأة ارتباطا وثيقا بالنظام الزراعى المعتمد على الأمطار وتعتبر تربية الحيوانات من مهام المرأة الرئيسية ، ليس تغذيتها فحسب بل هن مسؤولات عن معظم الأنشطة الأخرى المتعلقة بها وينطبق هذا على أغلب مناطق الريف المعتمدة على الأمطار . ولذلك فإن العوامل التى تزيد أو تقلل من نشاط المرأة فى الزراعة هى هطول الأمطار والجفاف والتوسع فى زراعة المحاصيل النقدية باعتبارها تقلل من أعداد الحيوانات . ومن ناحية أخرى فهى تخفف من الأعباء الملقاة على النساء فى الريف فى مجال الزراعة ، والجفاف لا يعفيهن من عناء البحث عن المياه ونقلها إلى المنازل ومن مناطق متباعدة حيث لا تتوافر وسائل أخرى لذلك .

(٣) المرأة الريفية والفقر :

تجسد المرأة الأساس فى توفير الأمان والرعاية للأسرة وفى تنشئة الأطفال الذين هم أجيال المستقبل من العاملين فى المجالات المختلفة ، وتعيش المرأة كل الظروف الاجتماعية والاقتصادية فى الريف بل يمكننا القول بأن كل ملامح الظروف وسماتها تتلخص فيها .

أن مستوى الحياة والأسباب التى تولد الفقر بين أغلب السكان فى الريف تنعكس بحدة وعمق أكثر على المرأة . ويتحدد مستوى التعليم والصحة ومستوى المعيشة بما فى ذلك العمل كعوامل لها تأثير مباشر ومركب على فقر النساء ، حيث ينتشر الفقر بين الفئات التى تعانى من انخفاض المستوى الصحى ومن ارتفاع

معدل الخصوبة وتكرار الولادات المتقاربة وزيادة عبء الإعالة ومحدودية الدخل الكافى والمعدلات المرتفعة لأمية ومحدودية التأهيل والتدريب وقلة الخدمات الاجتماعية التى تكون فى متناول الجميع .

وقد تم وضع دليل لقياس الفقر مستنبط من مؤشرات مركبة ، يقيس الرفاه النسبى للنساء ، وقد جمع بين المؤشرات الكمية فى مؤشر واحد مركب لقياس وضع المرأة . وبموجب ذلك الدليل كان الرقم الدليلى للمرأة اليمنية فى أواخر الثمانينات ٠,٠٧(*). وتحوز الموقع الأول من حيث الأفقر بين دول منطقة الشرق الأوسط كما يوضح الجدول التالى :

جدول رقم (١)

الرقم الدليلى لوضع المرأة فى بعض البلدان العربية والشرق الأوسط

البلد	الرقم الدليلى لوضع المرأة أواخر الثمانينات	
	القيمة	الترتيب من الأفقر
اليمن	٠,٠٧	١
الصومال	٠,٢٤	٢
السودان	٠,٢٧	٣
عمان	٠,٢٨	٤
العراق	٠,٤٤	٥
تونس	٠,٤٦	٦
المغرب	٠,٤٧	٧
مصر	٠,٤٧	٨
الجزائر	٠,٤٨	٩
سوريا	٠,٥٤	١٠
الأردن	٠,٥٦	١١
لبنان	٠,٦٩	١٢
قبرص	٠,٧٩	١٣
مالطا	٠,٨٠	١٤

المصدر: حسن ، فادية خليل "الفقر والمرأة والتنمية الزراعية" كتاب وثائق الندوة القومية حول دور المرأة فى التنمية الريفية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم ، ١٩٩٧م ، ص ٣٧ .

إن المؤشرات المدرجة فى هذا القياس هى : معدل الوفيات ، النسبة المئوية للنساء اللاتى يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة ، معدل الانتساب إلى المدارس الابتدائية والمدارس الثانوية بالنسبة للإناث ، معدلات معرفة القراءة والكتابة ،

النسبة بين أجور الرجال والنساء فى الزراعة وغير الزراعة والنسبة المئوية لليد العاملة فى الزراعة وخارج الزراعة .

وعند تناول أهم هذه المؤشرات لدى المرأة الريفية فى الجمهورية اليمنية تتضح لنا الصورة كما يلي :

(٣-١) التعليم :

للتعليم دور مهم فى إحداث تغيير فى حياة المرأة اليمنية ، فقد أوجد مستوى من الوعى بدور المرأة في المجتمع وأهميته للتنمية من خلال مشاركتها فى جوانب الحياة المختلفة ومنها العمل ، ولعب التعليم دورا فى زيادة هذا الوعى لدى المرأة ذاتها مهما يكن حدود ذلك وبطء فعله .

وعلى الرغم من ازدياد التحاق الفتيات فى التعليم بمختلف مراحله مقارنة ببداية عقد الستينات إلا إن نسب الالتحاق لازالت قليلة مقارنة بالبنين وبأعدادهن فى عمر المدرسة حيث إن معدلات الالتحاق الإجمالية تقدر بحوالى ٣٧% بين الإناث و ٧٠,٨% بين الذكور بالنسبة للتعليم الأساسى الإلزامى (جدول ٢) و٦,٤% بين الإناث مقابل ١٣% بين الذكور بالنسبة للتعليم الثانوى[٧] عام ١٩٩٤م ، وهى معدلات منخفضة جدا عند مقارنتها بالتحاق الإناث فى التعليم ببلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[٨] الذى يعادل نحو ٧٦% و بالنسبة للمرحلتين الابتدائية والثانوية على التوالى .

وبالرغم من انتشار التعليم ومؤسساته فى المجتمع إلا أن الريف اليمنى لا يزال يفتقر للمقومات الأساسية لذلك ، حيث يشهد ارتدادا إلى الأمية بسبب ارتفاع نسب الفقد التربوى الذى يتأثر بعدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتربوية .

ان التفاوت فى التعلم بين الريف والحضر الذى يتسم بانخفاض نسبة الإناث الملتحقات فى التعليم فى الريف له عدة عوامل أهمها :

١- قلة عدد المدارس وبعد المتوفر منها عن التجمعات السكانية .

٢- افتقار مناطق نائية كلية إلى التعليم أو تأخر وصوله .

٣- المستوى الاقتصادى للأسر الريفية التى تجعلها تلجأ إلى الاقتصار على تعليم الذكور وإبقاء الفتيات للمساعدة بالأعمال المختلفة داخل المنزل وخارجه وذلك للتقليل من النفقات المدرسية . ويمكننا أن نرى الصورة من المعطيات الإحصائية التى نجملها فى الجدول التالى :

جدول رقم (٢)

معدل الالتحاق بالتعليم الأساسى ومعدلات الأمية فى اليمن موزعة حسب الجنس ومحل الإقامة عام ١٩٩٤م

البيان	ريف			حضر			الجمهورية		
	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع
التعليم الأساسي	٢٧,٣	٦٧,٤	٤٨,٥	٧٤,٦	٧٦,٦	٧٩,٥	٧٩,٥	٧٠,٨	٥٥
معدلات الأمية	٨٥	٤٢	٦٤	٤٨	٢٣	٣٤	٧٦	٣٧	٥٦

المصدر: فارع ، وهيبة غالب ، وآخرون "المرأة والسكان والتنمية" بحث مقدم إلى المؤتمر الوطنى الثانى للسياسات السكانية ٢٦-٢٩ أكتوبر ١٩٩٦م ، منشورات المجلس الوطنى .

(٣-٢) الخصوبة :

الخصوبة هى متوسط عدد المواليد (أحياء) لكل امرأة خلال العمر الإنجابى (١٥-٤٩) سنة . وقد بلغ هذا المتوسط فى اليمن ٧,٤ طفلاً لكل امرأة عام ١٩٩٤م وهو عالى بالمقارنة مع البلدان العربية ومجموعة البلدان النامية (الجدول) .

جدول رقم (٣) معدل الخصوبة الإجمالى عام ١٩٩٤م

البلدان	مولود حى لكل امرأة
الجمهورية اليمنية (١)	٧,٤
البلدان العربية (٢)	٤,٥
البلدان النامية (٣)	٣,١

المصدر : ١) فارع ، وهيبة غالب وآخرون "المرأة والسكان والتنمية"..المصدر السابق ص ١٧ .
٢) مجلة بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ،العدد الثالث عشر الملحق الاقتصادى ، القاهرة خريف ١٩٩٨ م .

وتبين الدراسات أن هناك أثراً للتعليم على متوسط الخصوبة حيث توجد علاقة عكسية بين متوسط عدد المواليد والمستوى التعليمى للمرأة المتزوجة والتى سبق

لها الزواج وفى مختلف الفئات العمرية وذلك كما يلى :

جدول رقم (٤) المستوى التعليمى ومعدل الخصوبة فى اليمن عام ١٩٩٤م

المستوى التعليمى	معدل الخصوبة الإجمالى
أمية وتقرأ وتكتب	٨,١
الابتدائية	٥,٧
أعلى من الابتدائية	٣,٥

المصدر : فارع ، وهيبة غالب وآخرون "المرأة والسكان والتنمية" مصدر سابق ص ١٧ .

كما أن هناك علاقة عكسية بين معدل الخصوبة ودرجة التحضر ، حيث يزيد معدل الخصوبة عند المرأة الريفية بمعدل ٤٦% عن المرأة الحضرية وذلك بزيادة ٢,٦ مولود طوال العمر الإنجابى للمرأة .

وهناك عوامل أخرى تؤثر فى مستوى الخصوبة مثل معدل وفيات الأطفال الذى يرتبط بعلاقة طردية مع معدل الخصوبة وكذلك زيادة مشاركة المرأة فى قوة العمل التى تساهم فى انخفاض معدل الخصوبة وانخفاض معدل الوفيات لدى النساء العاملات .

(٣-٣) الرعاية الصحية :

ان تحسن الأوضاع الصحية للسكان وتوسع تقديم الخدمات إلى عدد أكبر وخاصة بين سكان الريف يعتبر من أهداف وثمار أى تنمية اقتصادية واجتماعية وبالتأكيد ترتبط هذه العملية بمعدلات نمو السكان وصحة السياسات وتوجيه الموارد بما يخدم المجتمع . ومن الصعب تخيل حدوث تطور حقيقى اقتصادى واجتماعى فى ظل ظروف تعيش فيها القوى العاملة عرضة لفتك الأمراض والأوبئة المستوطنة وفى ظل ظروف معيشية متدنية إلي حد كبير كما هو الحال اليوم فى الجمهورية اليمنية خاصة فى الريف وتحديدا ما يتضح بالنسبة لوضع المرأة التى هى أكثر قوى المجتمع تهميشا . و الوضع الصحى المتدهور يعنى الإعاقة الجسدية

التى بدورها تؤدى إلى ضعف الفعالية ، والاعتلال الصحى يؤدى إلى فقدان كبير لوقت العمل والإنتاج وإلى مستوى منخفض لإنتاجية العمل .

وتبرز فى مقدمة المؤشرات التى تدرس للتعرف على هذه الأوضاع وفيات الأمهات ووفيات الأطفال والحالة التغذوية . إن وفيات الأمهات هى :"وفاة كل امرأة أثناء الحمل أو أثناء الولادة أو فى خلال فترة الولادة أو فى خلال فترة ٤٢ يوما بعد الانتهاء من الحمل بصرف النظر عن مدة ومكان الحمل من أى وعن أى سبب من الأسباب المرتبطة أو المتفاقمة من الحمل ومعالجته"[٩] ، ويمتد التعريف ليشمل وفيات الأمهات لأقل من سنة بعد الولادة .

ان الأسباب لوفيات الأمهات هى فقط أسباب فورية بينما هناك العوامل الاجتماعية – الاقتصادية والصحية والثقافية التى تعيشها المرأة التى تؤثر على الوفيات بطريقة تراكمية وترتبط بها ارتباطا وثيقا . إن وفيات الأمهات فى المناطق الريفية أعلى منها فى الحضر وقد تبين أن ٧٩% من الوفيات تحدث فى الريف ، ويؤكد ذلك مدى افتقار المناطق الريفية إلى الخدمات الصحية[١٠] . وتعتبر وفيات الأمهات فى اليمن من أهم قضايا الصحة العامة وتبلغ معدلاتها من أعلى المعدلات فى العالم (الجدول) .

جدول رقم (٥) معدل وفيات الأمهات

البلدان	وفيات الأمهات (لكل مائة الف مولود حى)
الجمهورية اليمنية	١٤٧١
البلدان العربية	٣٨٠
البلدان النامية	٤٧١

المصدر : عبد الغنى ، نجيبة عبد الله وآخرون "الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية" بحث مقدم إلى المؤتمر الوطنى الثانى للسياسات السكانية ، أكتوبر ١٩٩٦م صنعاء ص ١٣: ٢٤ .

أن المعدلات التى يبرزها الجدول السابق عاليه كما أشرنا ويدعم ذلك حقيقة أن الأمهات لا يتلقين الرعاية الصحية وذلك نتيجة لمحدودية الخدمات أو لانعدامها

فى بعض المناطق ، ويضاعف ذلك من معاناة المرأة اليمنية ويكون وراء كثير من أسباب ارتفاع معدل الوفيات المشار إليه . إن المؤشرات الصحية الخاصة بالنساء والأمهات تؤكد هذا الوضع خاصة ما يتعلق بالرعاية الطبية أثناء الحمل والولادة ومدى انتشار استخدام وسائل تنظيم الأسرة حيث إنها جزء هام من الخدمات الطبية الضرورية وأخيرا يعطى العمر المتوقع عند الولادة دلالة واضحة للوضع الذى نتناوله (الجدول) .

جدول رقم (٦) مؤشرات صحية أساسية خاصة بالنساء في اليمن عام ١٩٩٦

البيان	المعدل
العمر المتوقع عند الولادة	٥٠ عاما
معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة	%١٢
أثناء الحمل	%٢٦
يضعن تحت إشراف طبى	%١٦

المصدر : وزارة الصحة العامة ، المجلس الوطنى للسكان ، البرنامج الوطنى لرعاية الأم والطفل وتنظيم الأسرة ، ٩٦-٢٠٠٠م ، صنعاء ، ص ١٨،١٩ .

يشير الجدول إلى أن العمر المتوقع عند الولادة هو ٥٠ عاما وهو قصير إذا قورن بـــ ٦٣ عاما ، ٦٢ عاما كمتوسطات للبلدان العربية والبلدان النامية على التوالى ويشير معدل استخدام تنظيم الأسرة إلى المحدودية البالغة لهذه الخدمات ، كما أن مؤشرات الرعاية الطبية أثناء الحمل والولادة هى مؤشرات إجمالية وعلينا أن نحدد حجم المشكلة بالنسبة للريف .

وينظر إلى ارتفاع أو انخفاض معدلات وفيات الأطفال على أنها مؤشرات هامة وذات دلالة على نجاح أو إخفاق جهود التنمية في أى مجتمع ويستخدم كمؤشر رئيسى لقياس مدى التقدم الاجتماعى والاقتصادى من منطلق أن صحة الطفل هى ركيزة المجتمع السليم . وتظهر المعطيات الإحصائية الخاصة باليمن

بؤس الحالة وقدر العمل المطلوب لتحسين الأوضاع التى تتحد فيها سوء التغذية والتلوث مع بقية العوامل التى ترفع من معدلات الوفيات إلى معدلات قياسية على مستوى العالم (جدول رقم ٧) .

جدول رقم (٧) مؤشرات خاصة بالوضع الصحى للأطفال فى الجمهورية اليمنية

البلدان	وفيات الرضع	وفيات الأطفال دون الخامسة	أطفال يولدون ناقصى الوزن	أطفال دون الخامسة يعانون من نقص الوزن
الجمهورية اليمنية	٨١ فى الألف	١١٢ فى الألف	%١٩	%٣٠
البلدان العربية	٦٧	٦٥	%١١	%١٨

المصدر : ١) القباطى ، عبده محمد ناصر وآخرون "الاتجاهات الديموغرافية فى الجمهورية اليمنية" بحث مقدم إلى المؤتمر الوطنى الثانى للسياسات السكانية ، أكتوبر ١٩٩٦م .

٢) وزارة الصحة العامة ، المجلس الوطنى للسكان ، البرنامج الوطنى لرعاية الأم والطفل وتنظيم الأسرة ، مصدر سابق ص ١٧ .

٣) مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد الثالث عشر ، الملحق الإحصائى ص ٢٤ ، خريف ١٩٩٨م .

والى ما سبق يمكننا إضافة أن سوء التغذية عند الأطفال هى مشكلة صحية رئيسية فى اليمن خاصة بين سكان الريف (ويعانى منها أكثر من ٣٣% من الأطفال) ويتفاوت هذا المعدل بين منطقة وأخرى ، فعلى سبيل المثال ظهر فى تهامة أن نحو ٦٢% ممن فى عمر السنتين يعانون من سوء التغذية . كما تبين المصادر المختلفة أن الأطفال دون الخامسة فى اليمن يعانون من التقزم والهزال وقصر الطول الحاد وذلك بمعدلات ٤٤,٥% ، ١٢,٤% ، ١٨,٩% على التوالى[١١] .

إن فقر الدم هو المرض الرئيسى لسوء التغذية فى اليمن وهو بشكل خاص بين الأطفال والحوامل والأمهات المرضعات ، وموجات الإصابة بمرض الملاريا تتناوب على مناطق مختلفة من البلاد حاصدة معها مئات السكان فى مواسم مختلفة وعلى مدار العام .

وإجمالا فإن الأوضاع السابقة تجد لها أساسا فى قصور الخدمات العامة والصحية بشكل خاص فى المجتمع وهو قصور شديد لدرجة الكارثة والجدول التالى يبين مؤشرات مهمة تؤكد ذلك الطرح .

جدول رقم (٨) مؤشرات رئيسية حول الوضع الصحى فى اليمن عام ١٩٩٦م

المؤشر	المعدل
المنازل التى تمتلك شبكة للصرف الصحى	%١٠,٦
السكان الذين يحصلون على مياه آمنة فى الجمهورية	%٣٩
السكان الذين يحصلون على مياه آمنة فى الريف	%٣٠
السكان الذين يحصلون على الخدمة الصحية فى الريف	%٢٥

المصدر: ١) الصبرى ، على محمد وآخرون "السكان والوضع الصحى فى الجمهورية اليمنية" ، مصدر سابق ، ص ٦ ، ١٠ .

٢) يونيسيف "حالة الأطفال فى العالم" ، تقرير عام ١٩٩٥م (باللغة العربية) ، المطبعة الوطنية ، عمان الأردن ، ص ٧٠ .

(٤) المشاركة الاقتصادية للمرأة :

بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل إلى القوة البشرية) بالنسبة للمرأة ١٥,٦% وبلغ معدل مشاركتها فى قوة العمل نحو ٢٠% حسب تعداد ١٩٩٤م ويتوزع هذا العدد على الريف بنسبة ٨٨,٩% ، ١١,١% للحضر ويمثل المشتغلون من الإناث فى ٩٥,٤% من إجمالى قوة العمل من الإناث فى الريف . ويختلف معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة بحسب الحالة الزواجية والعمر ، ففى الحالة الأولى تقل عند المرأة عنه لدى المرأة المطلقة والأرملة وتبدأ المشاركة منخفضة عند الفئة العمرية (١٠-١٤) سنة وتعادل ٩,٥% ثم تأخذ فى الارتفاع (٢٠,٨%) عند الفئة العمرية (٤٠-٤٤) سنة ثم تنخفض فى الفئات العمرية (٤٥-٤٩) سنة ويصل إلى ١٢,٧% فى الفئة العمرية (٦٠-٦٤) سنة[6] .

وإذا كانت العلاقة بين معدل الخصوبة ومعدل وفيات الأطفال هى علاقة

طردية وأن مشاركة المرأة فى قوة العمل يساهم فى انخفاض معدل الخصوبة ومعدل وفيات الأطفال لدى النساء العاملات ، فإن المرأة ذات الخصوبة العالية تكون إمكانية مشاركتها فى العمل أقل من المرأة ذات العدد الأقل من الأطفال . والجدول التالى يبين أهم المؤشرات الخاصة بالمشاركة الاقتصادية للمرأة .

جدول رقم (٩) ركة المرأة فى القوة البشرية وقوة العمل حسب م ١٩٩٤م

المؤشرات	الريف			الحضر			الجمهورية	
	كلا الجنسين	المرأة	%	كلا الجنسين	المرأة	%	إجمالى	%
عدد السكان	١١١٦٤	٥٥٤٧	٥٠	٣٤٢٤	١٥٦٧	٤٦	١٤٥٨٨	٤٩
القوة البشرية	٤٩١٠	٢٥٤٦	٥٢	١٨٢٧	١٠٣١	٥٦	٦٧٣٧	٥٣
قوة العمل	٢٦٨١	٦٣٧	٢٤	٨٧٣	٨٠	٩	٣٥٥٤	٢٠
قوة العمل الزراعية (المشتغلون)	١٦٩١	٥٨٢	٣٤	٦١	١٠	١٦	١٧٥٢	٣٤

(تم جمع المعطيات بالاعتماد على مصادر مختلفة)

يبين الجدول السابق ارتفاع معدل مشاركة المرأة فى القوة البشرية وبالمقابل تدنى مشاركتها في قوة العمل ويعطينا الجدول فكرة عن مشاركة المرأة بالنسبة إلى إجمالى السكان الإناث والتى بلغت نحو ٨% فقط كما يمكننا ملاحظة معدل مشاركة المرأة فى قوة العمل فى الريف بالنسبة إلى عدد السكان الإناث فى الريف والذى لم يبلغ سوى ١٠,٥% فقط بالرغم من معرفتنا سابقا بأن معدلات الالتحاق إلى المدارس متدنية جدا عند الإناث أيضا . ويعود ذلك إلى جانبين ، الأول يتعلق بظروف حياة المرأة كما تناولناها ، والثانى فى أن عمل المرأة والمهام التى تقوم بها فعليا غير مقدرة إحصائيا وذلك يخلق فجوة واضحة فى قياس الحالة العلمية للسكان وخاصة فى الريف كما أن ذلك مرده أيضا إلى عدم الاعتراف بذلك العمل فى نماذج الإحصاء الرسمى وهوعمل تقوم عليه الحياة فى الريف وأساس التنمية الاجتماعية _ الاقتصادية هناك . إن هذا العمل يتم داخل الأسر وتنخرط فيه النساء أكثر من الرجال وفي الغالب بدون أجر (الجدول) .

جدول رقم (١٠)

التوزيع النسبى لقوة العمل حسب النوع والحالة العملية لعام ١٩٩٤

الحالة العملية	إناث%	ذكور%	إجمالى السكان%
يعمل بأجر	١٢,٣٧	٤٧,٢	٣٩,٩٧
يعمل لحسابه	١٤,٧٤	٤١,٢٧	٣٥,٧٨
صاحب عمل	٠,٤٧	١,٨	١,٥٢
يعمل لدى الأسرة بدون أجر	٧٢,١٩	٩,٦٤	٢٢,٦٣
يعمل لدى الغير بدون أجر	٠,١٣	٠,٠٩	٠,١٠
الإجمالى%	١٠٠	١٠٠	١٠٠
العدد الإجمالى	٦٨٠,٩٣٥	٢٦٣١,٠٥٠	٣٣١١,٩٨٥

المصدر : فارع ، وهيبة غالب وآخرون "المرأة والسكان والتنمية" مصدر سابق ، ص ٤٣

يظهر من الجدول محدودية عدد النساء فى قوة العمل اللاتى يعملن لحسابهن أو اللاتى يعملن بأجر ويلاحظ ارتفاع معدل اللاتى يعملن لدى الأسرة وبدون أجر إذ يبلغ ٧٢% وهو رقم عالى بكل المقاييس خاصة عندما نضيف الأعمال غير المقاسة أساسا ويدلل ذلك كله على مدى التهميش للمرأة ومكانتها . إن الفقر كما يتم تناوله وبالتحديد في صفوف النساء ينبع من كل تلك الظروف والشروط المعاشة ، والواقع أن حدته فى اليمن تتفاقم فى الظروف الراهنة أكثر مما تظهره الإحصائيات .

(٥) تأثير الهجرة على المرأة فى الريف :

تعددت أسباب الهجرة من الريف وتضافرت إلى جانب الأسباب الاقتصادية الأسباب الناجمة عن الظلم الاجتماعى وغيره من العوامل السياسية والثقافية التى يتضمنها نظام الحياة فى الريف اليمنى وهى كفيلة بجعل الإنسان يترك أرضه ووطنه ورفاق عمره وأهله وخاصة أسرته ويسافر إلى المجهول .

إن الذين يتخذون قرار الهجرة هم ممن يكونون ضمن الفئة العمرية (١٥-٣٥) سنة ما يعنى أن الريف يتعرض لإهدار كبير طاقته الشابة القدرة على العطاء واستصلاح الأراضى[٥] . كما أن أغلب المهاجرين إلى الخارج هم من الذكور القادمين من الريف ومن ذوى الملكيات الزراعية الصغيرة التى لا تتناسب مع حجم أسرهم تاركينها للنساء والأطفال .

إن الطابع غير المتوازن للهجرة الداخلية بين المحافظات إنما يعكس الطابع غير المتوازن للعملية التنموية من حيث توطين المشروعات وتوزيع ثمار التنمية ، لذك نلاحظ أن العدد الأكبر من المهاجرين ينتسبون إلى محافظات اب وتعز والبيضاء التى تعد من أفقر المحافظات فى الجمهورية ، والمنطقة التى يشكل المهاجرين فيها أعلى نسبة من السكان هى محافظة البيضاء .

لقد أثرت الهجرة كثيرا وكانت لها نتائج متداخلة ومتناقضة خاصة بالنسبة للريف اليمنى والزراعة وأوضاع المرأة هناك يمكن إيجازها كالتالى :

١-أدت الى النقص فى الأيدى العاملة الزراعية .
٢-زيادة العبء على المرأة وخروجها أكثر للعمل في الحقل ، وتحمل المسئولية كاملة .
٣- تقوية مكانة المرأة .
٤-وكان للنقد المكتسب من المهجر الأثر التالى :

(أ) تم استثماره من قبل البعض فى شراء مضخات رى الأرض حتى يمكن زراعة المحاصيل النقدية وهذا يحد كثيرا من عمل المرأة .
(ب) جعل بعض الأسر تعتمد فى توفيز بعض متطلباتها على السوق وبالتالى التقليل من بذل الجهود وزراعة الأرض .
(ج) تم الاعتماد علي التحويلات فى التقليل من زراعة الكفاف ، فقد تم التخلى عن الأراضى الزراعية الثانوية فى أجزاء كثيرة من اليمن .

(د) أدى إلى دعم الإنتاج الحيوانى وإلى إنتاج محاصيل جديدة .

(ه) عند زيادة التحويلات أدى إلى تأجير أيادى عاملة كبد يل عن الأشخاص المهاجرين فى بعض الأسر مما يعنى التقليل من مشاركة المرأة فى العمل فى الأرض الزراعية .

إن الهجرة واسعة الانتشار خاصة فى المناطق التى تعتمد فى زراعتها على الأمطار ، وفى مناطق مثل تهامة تصل نسبة المهاجرين من البالغين إلى حوالى ٣٠% وأكثر ، وهم لا يتجهون فقط إلى البلدان الأخرى ولكن بعضهم يتجه إلى مناطق مروية فى تهامة ذاتها حيث يكون هناك طلب للعمالة الزراعية في المزارع التجارية ، و فى مثل هذا الوضع تضاف إلى المرأة مهام الرجل الشاقة ابتداء من إعداد الأرض(١٥) .

وقد يعود المهاجرون إلى مناطقهم لفترة قصيرة للمساعدة فى الأعمال الموسمية الروتينية ومن ثم يعودون إلى مهاجرهم من جديد .

إن من نتائج الهجرة الهامة هى أنها أدت إلى استبدال الوظيفة الإنتاجية للأسرة بوظيفة استهلاكية ، فقد ساعدت على نقل بعض القيم إلى المجتمع الريفى الذى عرف عنه سابقا مشاركة المرأة فى جميع مناشط الحياة ، كما وفر ذلك أرضية خصبة لتفعيل القيم والمفاهيم الوافدة فأدى إلى مبالغة المرأة فى البقاء فى البيت وعدم مشاركتها أقربائها الذكور فى العمل ، وساعد ذلك على دخول وسائل جديدة فى بعض المناطق كالغاز (بدلا من الحطب) وجلب الماء بوسائط أخرى (كالسيارات) .

(٦) المهام التى تقوم بها المرأة فى إطار تقسيم العمل فى الريف :

تقوم المرأة بتنفيذ مهام متعددة فى الريف اليمنى وتختلف المهام في مجال الإنتاج الزراعى النباتى والحيوانى وفى المجالات الحياتية والعائلية العامة .

(٦-١) عمل المرأة فى مجال الزراعة :

أولا : فى الإنتاج النباتى :

تتميز المهام التى تقوم بها المرأة فى مجال الزراعة بأنها أعمال يومية وأكثر تكرارا . والنساء اليمنيات يلعبن دورا كبيرا فى الزراعة ، وخاصة زراعة الكفاف ويمكن القول بأنهن يتولين إدارة الحقل . ويقمن بإنجاز ما يلى :

١- اقتلاع الأعشاب الضارة .
٢- البذار .
٣- عمل الأحواض .
٤- استخدام الأسمدة .
٥- استخدام مواد الوقاية .
٦- تجهيز المصاطب .
٧- التقليم واقتلاع الأعشاب .
٨- الحصاد .
٩- الدراس .
١٠- تخزين المنتجات وإدارة مخازن العائلة .
١١- اختيار البذور .
١٢- نقل المحاصيل .
١٣- إبعاد الطيور عن الحبوب .
١٤- يساعدن فى أعمال إعداد الأرض والتخطيط .

إن تلك العمليات هى قاسم مشترك فى مشاركة المرأة فى العمل الزراعى فى مختلف المناطق الريفية فى اليمن ، وكنموذج يمكننا التحديد الدقيق لذلك الدور ومستوى المشاركة والأدوات المستخدمة فى المناطق المرتفعة المعتمدة على الأمطار[١٦] وذلك كما يلى :

جدول رقم (١١) مشاركة المرأة فى مختلف العمليات الزراعية

نوع العملية	المشاركة	الأدوات المستخدمة
عمل الأحواض	٥٠ %	استخدام المحارى
البذر	١٠٠%	يدويا
الرى	١٠٠%	يدويا باستخدام المجرفة
التعشيب	١٠٠%	يدويا باستخدام الشريم (المنجل)
الشرف	١٠٠%	يدويا
الوقاية	٥٠ %	استخدام لآلة الرش (المحمولة على الظهر)
الحصاد	١٠٠%	استخدام الشريم
الدراس	٥٠ %	نثر الحبوب فى الهواء بعد دراسته
جنى المحصول أو قلعه	٥٠ %	التعبئة فى الصناديق
تسويق المنتوج	٢٥ %	البيع فى الحقل

جدول رقم (١٢) دور المرأة فى تربية ورعاية الحيوانات

العملية	دور المرأة	المشاركة
أ- التربية	١-إخراج وإدخال الحيوانات يوميا	١٠٠%
	٢- التعرف على الإصابات	٥٠ %
	٣- التوليد ورعاية صغار الحيوانات	٥٠ %
ب- التغذية	١-إطعام الأبقار يوميا (باليد)	١٠٠%
	٢-رعى الأغنام والماعز	٥٠ %
ج- إنتاج اللبن	١-الحلب يوميا	١٠٠%
	٢-عمل اللبن	١٠٠%
	٣-صناعة السمن	١٠٠%
د- تنظيف الحظائر	١-إخراج الروث (المخلفات الصلبة)	١٠٠%
	٢-نقل الدمال إلى الحقل (المخلفات كسماد)	٥٠ %
	٣-عمل أقراص الروث للوقود	١٠٠%
هـ- بيع الحيوانات	١-الاختيار	٥٠ %
	٢-البيع فى السوق	٥٠ %

ثانيا : فى الإنتاج الحيوانى :

كما تقوم المرأة بدور متميز فى تربية ورعاية الحيوانات حيث تتولى كلية أغلب عمليات التربية لمختلف أنواع الحيوانات ويمكن تحديد أدوارها ومستوى مشاركتها[١٧] كما هو واضح فى جدول (١٢) .

إن توفير العلف من صلب مهام المرأة ويعنى ذلك :

- إنتاج العلف .
- قص الزرع خارج الحقول .
- رزم العلف ونقله .
- العمل فى حقول أخرى من أجل الحصول على العلف .
- شراء العلف من الأسواق .

ومهما بلغ حجم الأعمال الزراعية إلا أن المرأة تقوم بجملة من المهام فى البيت وفى إطار العائلة نوجزها بما يلى :

١-إحضار الماء للاستخدام العائلى ولرى الحيوانات .
٢-إحضار الوقود (كالحطب) .
٣-تربية الأطفال والعناية بهم .
٤-إعداد الوجبات الغذائية .
٥-تنظيف المنزل .
٦- غسيل الملابس .

ثالثا : حجم العمل ومحدداته :

إن حجم العمل الذى تؤديه النساء كبير على الدوام فهو يمتد من ٧ ساعات كحد أدنى إلى ١٦ ساعة حسب [١٥] و ١٧ ساعة حسب تقديرات[١] . كما أن التقديرات تؤكد أن العناية بالحيوانات فقط قد تستغرق ١٣ ساعة من وقت المرأة كما في محافظتى تعز واب[١٥] .

ويعتمد ارتباط النساء فى العمل الزراعى على عدد من العوامل أهمها :

- السن .
- قطعة الأرض التى تحوزها الأسرة .
- الطبقة الاجتماعية .
- منطقة الإقامة .
- المحاصيل التى تنمو فى المنطقة .
- حجم الأسرة .
- وجود الذكور فى الأسرة وعددهم .
- الحالة الاجتماعية .

فالسن له دور فى تحديد المهام بين النساء ضمن إطار الأسرة حيث :

تقوم الفتيات بـ : إحضار الماء ، إحضار الوقود ، رعى الماشية ، إرواء الحيوانات ، صنع أقراص السماد من الروث ، ونقل المحاصيل.

و تقوم الأكبر سنا بـ : تحضير الوجبات اليومية بدلا من أمهاتهن وأمهات أزواجهن ، والقيام بالمهام الحقلية حسب مواعيدها ، إطعام الأبقار (باليد) ، حلب الأبقار ، معالجة الحليب وإدارة مستودعات الحبوب للأسرة .

أما بالنسبة للمسنات : فإن دورهن الرئيسى يتمثل بـ : إبعاد الطيور عن الحبوب، معالجة المحصول ، اختيار البذور والعناية بالأطفال . ويمكن تناوب هذه الأعمال ، كما تشترك أكثر من امرأة فى الأسر الكبيرة فى القيام بالواجبات المنزلية اليومية وأخرى فى الزراعة أو إنتاج السلع اليدوية للسوق . أما فى الأسر الصغيرة وتلك ذات المرأة الواحدة فإن عبء العمل على النساء أكثر بكثير حيث ينبغى على المرأة إنجاز كل الواجبات وحدها ، ويلعب حجم قطعة الأرض التى بحوزة الأسرة دورا فى مستوى مشاركة المرأة في العمل اليومى ففى الحقول الصغيرة (أقل من هكتار) نادرا ما يزاول الرجل الزراعة كعمل دائم ينفق عليه ما يتطلبه من الوقت ، بل يمارس نشاطات مختلفة . وكقاعدة عامة يتولى الرجال

الأعمال الصعبة التى تتطلب جهدا بدنيا كبيرا . وعندما يصبح إنتاج الخضر أو أفراخ الدجاج نشاطا تجاريا رئيسيا ينبرى الرجال لتولى زمام الأمور بدلا من النساء .

إن العمل فى المزرعة بالنسبة للعائلات يعتبر معيبا بينما هو ضرورى بالنسبة للعائلات الفقيرة ، كما أن القيود الثقافية والدينية على نشاط النساء هى فى الغالب مع النساء . الثريات وليس الفقيرات ، وكلما توفرت النقود عند العائلات وأصبحت قادرة على استخدام مقابل أجر فإن النساء حينئذ يفضلن الامتناع عن العمل فى الحقل .

ومشاركة المرأة فى العمل الزراعى تقل كلما اتجهنا نحو المدن وتزيد باتجاه الريف وتتغير حسب مواقع توفر المياه ووجود الطرقات التى تخفف من أعباء الماء واستبدال الغاز محل الحطب ، وكلما زاد عدد الأفراد من الذكور في العائلة خفت الأعباء على النساء من العمل فى الحقل .

والحالة الزواجية للمرأة لها نتيجتان :

١) في بعض المناطق يحجب الزواج المرأة عن العمل أو يخفف منه .
٢) فى مناطق أخرى تكون عملية الزواج بكل المقاييس عبارة عن إضافة قوة عمل جديدة إلى أسرة الزوج .

وفى إطار هذا الوضع تمثل الأرامل والمطلقات من النساء طاقة كبيرة للعمل ويقمن بأداء أعمال كثيرة مقابل أجر .

إن إنجاب الأطفال وتزايدهم يؤدى إلى زيادة الأعباء على المرأة داخل المنزل وخارجه والنساء اللواتى يعشن بمفردهن مع أطفال صغار يكن عادة مثقلات بأعمال بيتية كثيرة لا يترك لهن وقتا كافيا فى الحقل .

(٦-٢) مكانة المرأة :

لا تعبر مشاركة المرأة فى الأعمال الزراعية المختلفة عن مكانة المرأة التى تتبوؤها فى العائلة والمجتمع ولكن ذلك تحكمه عوامل مختلفة : ففى المقام الأول تكون الملكية مصدرا للسلطة والاعتبار وقليلا ما يتاح للمرأة التصرف والتملك ومع ذلك فإنه :

- عند امتلاك المرأة للبقرة يمنحها ذلك مكانة اجتماعية ومالية معينة .
- فى بعض المناطق مثل "المحويت" تعتبر الماشية ملكية خاصة للمرأة (عند معظم العائلات) والمال العائد من المبيعات يعود لها وغالبا ما تستخدمه لأغراض منزلها . ومع ذلك فإن الرجال غالبا ما يقررون هم ما يمكن عمله بذلك المال ويعتمد ذلك على العلاقة بين الزوجين .
- فى كثير من المناطق فإنه لا يتم بيع الحيوانات أو ذبحها بدون موافقة المرأة .
- فى مناطق مثل "البيضاء" تعتنى النساء بحيوانات ولا يملكن شيئا ولا توجد لهن سلطة .
- إن تربية الأغنام محدودة النطاق والمعتمدة على تقديم الأعلاف فى الحظائر تمكن المرأة من الاعتماد على نفسها وهى مهمة تمارسها النساء .
- فى بعض الحالات تكون الحيوانات شأنا عائليا ويتم الاشتراك فى اتخاذ القرار
- عندما تتخذ المسألة شكلا تجاريا يبرز أكثر دور الرجال .

وإجمالا فى الزراعة تكون سلطة اتخاذ القرار للأعضاء الذكور فى الأسرة ، وفى حالة عدم تواجد الرجال بسبب الهجرة تأخذ النساء على عاتقهن مسئوليات الحقول وكنتيجة لذلك تكتسب سلطة أكثر فى اتخاذ القرار ، وخاصة فى المناطق التى تروى بالأمطار حيث تشهد حجما أكبر من هجرة الرجال ، ولكن بعد عودة الرجل المهاجر إلى مزرعته يستعيد موقعه كرئيس للأسرة ويستعيد سلطته فى اتخاذ القرار .

ومن الضرورى الإشارة إلى أن تدفق النقود من المهجر ومن مصادر أخرى عند الأسر ينتج عنه فقدان المعرفة والقدرة على التحكم بدخل الأسرة واقتصاداتها وكانت النساء عادة ما يمتلكن السيطرة على الشئون الاقتصادية لأنهن اعتدن على إدارة مقتضياتهن الخاصة والماشية ومخزون الحبوب وكن على مستوى جيد من الخبرة بالوضع الاقتصادى . كما أن مثل تلك التدفقات قد تؤدى أيضا إلى استئجار عامل يحل محل الرجل المهاجر فى العمل الزراعى .

(٧) الخلاصة :

تتركز نتائج الدراسة بما يلى :

أولا : أن المرأة اليمنية فى الريف تعيش فى ظل ظروف تجتمع فيها كل المؤشرات التى تصنفها كأكثر فئات السكان فقرا وذلك بالنظر إلى :

١) ارتفاع معدلات حجم الأمية وضآلة معدلات الالتحاق بالتعليم فى مرحلتيه الأساسية والثانوية .

٢) تدنى الوضع الصحى والافتقار إلى خدمات الرعاية الصحية، وارتفاع معدلات الوفيات بين الرضع والأطفال دون الخامسة من العمر وكذلك وفيات الأمهات.

٣) انتشار أمراض سوء التغذية وفقر الدم بسبب انخفاض مستوى المعيشة .

٤) عدم انتشار خدمات تنظيم الأسرة .

٥) المستوى المعيشى المتدنى والتلوث المقترن بعدم حصول أغلبية سكان الريف على المياه الآمنة والنقية والافتقار إلى شبكات الصرف الصحى .

٦) انخفاض العمر المتوقع عند الولادة .

ثانيا : أن للمرأة دورا أساسيا فى الزراعة والتنمية الريفية عموما ، وتقوم الحياة فى الريف على أكتافها مع أن مشاركتها فى قوة العمل ضئيلة جدا بالمقارنة مع حجمها فى القوى البشرية وبالمقارنة مع عدد السكان من الإناث فى الريف ، وتتصف مشاركتها بما يلى :

١) أن عمل المرأة لا يزال محكوما ببعض الثقافات الاجتماعية التى تحد من

تطوره وأن أغلب المهام والأعمال التى تمارسها المرأة فى اليمن غير مقدرة إحصائيا .

٢) أن المرأة اليمنية فى الريف تعيش تهميشا كبيرا فى دورها الاجتماعى وهى بعيدة عن اتخاذ القرار سواء داخل الأسرة أو فى المجتمع ، وكان للسياسات التنموية طوال المراحل السابقة دور مهم فى ذلك .

٣) أن تملك المرأة للموارد كالأرض والنقود يقوى موقعها ، وأن نقص الموارد المتاحة والمستثمرة وانخفاض الدخول وعدم توفر فرص العمل المجزية يضعف موقفها .

٤) أن المرأة تقوم بأغلب العمليات الزراعية وينقصها التدريب والتأهيل وأن الإرشاد الزراعى لا يزال مقتصرا على الرجال فى إطاره العام .

٥) أن المرأة اليمنية فى الريف تقوم بأغلب أعمالها فى الحقل وتربية الحيوانات بالإضافة إلى أعمال المنزل باستخدام أدوات ووسائل بدائية ويدوية تستغرق منها كل وقتها خلال اليوم وذلك يحرمها من المشاركة بأية أنشطة اجتماعية أو ثقافية أخرى .

ليس غريبا أن يستشف الدارس والمتابع أن هذه التوصيات تتضمن بعض اتجاهات جرى التعبير عنها من سابق ولكن التأكيد على ذلك دليل على الأهمية الكبيرة للقضية قيد المناقشة وضرورة العمل من أجل تحويلها إلى سياسات وإجراءات يتم تحقيقها فعلا .

أولا : ضرورة اهتمام أجهزة الإحصاء بعمل المرأة فى الريف والوصول إليه وقياسه حتى يندرج هذا القطاع ضمن اهتمام السياسات التنموية والاقتصادية والاجتماعية أكثر فأكثر .

ثانيا : دعم عمل المرأة فى الريف وتوسيع نشر الوعى بضرورته باعتبار أن مشاركتها فى الإنتاج الزراعى وغيره من الأنشطة القائمة فى الريف أمر لابد منه وهو يساهم فى زيادة دخل الأسرة والعائلة ويخلق مصدرا للمعيشة

ويحد من توسع نطاق الفقر بين النساء وهن أكثر فئات المجتمع فقـــرا فـــى الريف اليمنى ،

ثالثا : أن أخطر مشكلة بالنسبة لنساء الريف اليمنى هى مشكلة الأمية التى تعـــانى منها حوالى ٨٥% من النساء ، وهى بكل المقاييس عائقا كبيرا للتنمية بكـــل نواحيها الاقتصادية والاجتماعية وعليه لابد من تنفيذ سياســـات وإجـــراءات ذات شقين :

١-تتعلق بمحو الأمية التى تتطلب نشاطا متواصلا دؤوبا توجه لها مختلـــف الطاقات وتشارك فيها الأجهزة والمؤسسات التعليمية وغـــير التعليميـــة ، والقيام بحملات وطنية لمحو الأمية مرة كل عام كتلك التى نفـــذت فـــى المحافظات الجنوبية والشرقية سابقا .

٢-أن نشر التعليم وبنيته التحتية يحقق زيادة فى معدلات انتســـاب الإنـــاث ويخفض من التسرب ويرفع من معدلات الالتحاق بالمراحل التعليمية مـــا بعد الأساسية أمر فى غاية الأهمية .

رابعا : ضرورة مشاركة كل الأجهزة الحكوميـــة ذات الصلـــة بالتنميـــة الريفيـــة والزراعية ومؤسسات التعليم والإعلام والشؤون الاجتماعية فى تنفيذ برامـــج توعية منظمة فى المناطق الريفية لرفع مستوى الوعى بالقيمة الحقيقيـــة وراء مشاركة المرأة فى النشاطات الاقتصادية الاجتماعية وتوجيه هـــذا النشـــاط للرجال والنساء معا ومشاركة القادة الإداريين فى الريـــف وكـــل الأجـــهزة المحلية .

خامسا : أن الاعتراف بعمل ونشاط المرأة فى الريف لا يكفى بل لابد مـــن تنفيـــذ وتوسيع نطاق التدريب للمرأة الريفية فى مجالات النشاط الزراعـــى وغـــير الزراعى حسب متطلبات البيئة فى المناطق المختلفة .

سادسا : تطوير نظم وبرامج الإرشاد الزراعى والريفى وتوسيع النطاق الخـــاص بالمرأة وجعله يشمل كل التخصصات بما فـــى ذلـــك اســـتعمال المبيـــدات

والأسمدة وتحسين أساليب تربية الحيوانات والخدمة البيطرية والإرشاد فى مجال حفظ وتخزين المنتجات الفائضة والأطعمة وأن يتحمل الإعلان المرئى والمسموع مسئولية محددة وكبيرة فى هذا المجال .

سابعا : العمل على إلغاء التمييز فى امتلاك وسائل الإنتاج والأرض والخدمات الزراعية وتسهيل خدمة الإقراض أمام المرأة وامتلاك التكنولوجيا .

ثامنا : تحسين أدوات العمل الموفرة للوقت كفرازات الحليب ووسائل تقطيع العلف ومصادر بديلة للوقود مثل إيصال خدمة الغاز إلى كل المناطق ونشر الوعى والتدريب وإنشاء محطات الغاز الحيوى ، كبدائل للوقود وحماية للغطاء النباتى .

تاسعا : تحمل مسئولية وطنية لنشر وتوصيل الخدمة الصحية والقيام بحملات وقائية منتظمة للحد من انتشار الأمراض الوبائية التى تفتك بالإنسان فى الريف وفى هذا المجال فإن الاهتمام بصحة المرأة الأم والأطفال أهم المؤشرات للاتجاهات التنموية السليمة .

عاشرا : نشر الوعى البيئى وإشراك السكان فى الحد من التلوث والوقاية منه باعتباره مصدر الأوبئة ، وتوجيه نشاط الأجهزة والمنظمات البيئية إلى هذه الأنشطة باعتبارها تمس الإنسان مباشرة ، كما يندرج هنا توسيع الجهود لتأمين مشاريع المياه التى توفر مياه الشرب النقية والآمنة والخالية من التلوث .

الخاتمة :

واقع المرأة اليمنية ومشاركتها فى الزراعة من القضايا الملحة التى ينبغى الاهتمام بها فى الظروف الراهنة بهدف توسيع تلك المشاركة بعد مراحل كاملة من الإهمال التهميش الاقتصادى والاجتماعى .

إن دراسة أوضاع المرأة اليمنية فى الريف تبين التناقض بين أساسية دورها

فى التنمية وضآلة حجم مشاركتها فى قوة العمل وكذلك بالنسبة إلى عدد السكان الإناث بالريف ، كما أن القياس الإحصائى لعمل المرأة لا يشمل كل المجالات التى تقوم بها فى الريف .

ولقد تبين من الدراسة أن يوم عمل المرأة الريفية فى اليمن يمتد إلى ١٧ ساعة ، وأنها تقوم بأغلب العمليات الزراعية والمهام العائلية وتستخدم أدوات بدائية فى إنجاز ذلك . .

وعند دراسة وضع المرأة المعيشى تبين أن كل العوامل التى تقدر الفقر ومستوياته تتضافر فى حياة المرأة الريفية فى اليمن مثل المعدلات المرتفعة للأمية وانخفاض معدلات الالتحاق فى التعليم الأساسى والثانوى والتدنى الكبير فى المستوى الصحى وارتفاع معدلات الوفيات ... ألخ .

لذلك فإن وضع سياسات تتحول إلى إجراءات للحد من فعل العوامل السابقة أمر ملح اليوم ، كما تؤكد الدراسة على ضرورة تمكين المرأة من الموارد وتطوير العمل الإرشادى فى أوساط النساء وتوفير أدوات عمل موفرة للوقت ... إلخ ، كل ذلك كفيل بأن يدفع نحو تحسين ظروف المشاركة الأوسع والفعالة فى التنمية .

الهوامش والمراجع :

١- الصياد ، أحمد (دكتور) ، "المرأة اليمنية وتحديات العصر" ، دار المدى للثقافة والنشر ، بيروت ، ١٩٩٥م ، ص٤١ .

٢- طبه ، تغريد خورى (دكتورة) ، "تحسين المعلومات عن مساهمة المرأة فى التنمية لأغراض دمج الجنس فى خطط التنمية" ، كتاب وثائق الندوة القومية حول دور المرأة فى التنمية الريفية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم ١٩٩٧م ، ص٤٧، ٤٩ .

٣- حسن ، فادية خليل (دكتورة) ، "الفقر والمرأة والتنمية الزراعية" ، كتاب وثائق الندوة القومية حول دور المرأة فى التنمية الريفية ، المرجع السابق ، ص٨٣ .

٤- حمد ، نورية على (دكتورة) ، المرأة والتنمية" ، مجلة التجارة ، تصدر عن وزارة التجارة والتموين ، العدد الثانى لعام ١٩٩٢ ، صنعاء ، الجمهورية اليمنية ، ص٤٠ .

٥- هاشم ، عبد المؤمن أحمد (مهندس) ، "السكان والتنمية" ، منشورات الهيئة العامة للبحوث

والإرشاد الزراعى ، UNFPA, FAO ،صنعاء ، ١٩٩٣م ، ص ١٢، ١٥ .

٦- فارع ، وهيبة غالب (دكتورة) وآخرون ، "المرأة والسكان والتنمية" ، بحث مقدم إلى المؤتمر الوطنى الثانى للسياسات السكانية ، أكتوبر ١٩٩٦م ، منشورات المجلس الوطنى للسكان ، صنعاء ، ص ٢٢ .

٧- الخطيب ، عبد الله هزاع ، وآخرون ، "السكان وتنمية الموارد البشرية" ، بحث مقدم إلى المؤتمر الوطنى الثانى للسياسات السكانية ، أكتوبر ١٩٩٦م، منشورات المجلس الوطنى للسكان ، صنعاء ، الجمهورية اليمنية ، ص ٤٧ .

٨- يونيسيف ,UNICEF, The state of the world's children, 1998 .Oxford university press, Uk.

٩- مجلة بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، العدد الثالث عشر ، الملحق الإحصائى ، خريف ١٩٩٨م ، القاهرة .

١٠- عبد الغنى ، نجيبة عبد الله (دكتورة) ، وآخرون ، "الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية" ، بحث مقدم للمؤتمر الوطنى الثانى للسياسات السكانية ، أكتوبر ١٩٩٦م ، منشورات المجلس الوطنى للسكان ، صنعاء ، ص ٢٥،٢٦ .

١١- وزارة الصحة العامة ، المجلس الوطنى للسكان ، "البرنامج الوطنى لرعاية الأم والطفل وتنظيم الأسرة ٩٦-٢٠٠٠م" ، صنعاء ، ١٩٩٦م ، ص ١٧،١٨،١٩،٢٠ .

١٢- القباطى ، عبد محمد ناصر ، وآخرون ، "الاتجاهات الديموجرافية فى الجمهورية اليمنية"، بحث مقدم إلى المؤتمر الوطنى الثانى للسياسات السكانية ، أكتوبر ١٩٩٦م ، منشورات المجلس الوطنى للسكان ، صنعاء ، ص ١٣ .

١٣- الصبرى ، على محمد (دكتور) ، وآخرون ، "السكان والوضع الصحى فى الجمهورية اليمنية" ، بحث مقدم إلى المؤتمر الوطنى الثانى للسياسات السكانية ، أكتوبر ١٩٩٦م ، منشورات المجلس الوطنى للسكان ، صنعاء .

١٤- يونيسيف ,UNICEF "حالة الأطفال فى العالم" ، تقرير عام ١٩٩٥م ، (باللغة العربية)، المطبعة الوطنية ، عمان ، الأردن .

١٥- أكربوم آن مارى ، بجليفيد كاترين ، "دور المرأة فى الثروة الزراعية والحيوانية فى الجمهورية اليمنية" ، منشورات منظمة ,OXFAM ، صنعاء ، ١٩٩٥م ، ص ١٦،٢٥،٤٠ .

١٦- رد ، عبد الواحد عثمان (دكتور) ، "توصيف الأنظمة الزراعية المطرية فى المرتفعات الوسطى" ، الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعى ، ذمار ، الجمهورية اليمنية ،

١٩٩٦م ، ص ١٩ .

١٧- مكرد ، عبد الواحد عثمان (دكتور) ، "توصيف الأنظمة الزراعية المعتمدة على الرى من الآبار فى المناطق الوسطى" ، الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعى ، ذمار ، الجمهورية اليمنية ، ١٩٩٦م ، ص ٣٥ .

(*) يحسب هذا الدليل على أساس أنه كلما اقترب الرقم من الواحد الصحيح كلما عبر ذلك عن تحسن وضع المرأة عموماً .